الصناعات الحديثة التي تتطلب ضرورة الانتاج الكبير. ولضيق سوقها وانغلاق الاسواق المحيطة بها، لم يكن أمامها الّا تصريف هذه المنتجات الصناعية الحديثة في دول السوق المشتركة أساساً. ولقد نجحت اسرائيل في ان تحصل من السوق المشتركة، في اتفاقية العام ١٩٧٥، على الغاء كل القيود الجمركية على صادراتها الصناعية.

أهداف سياسية

٨ ـ لكون الكيان الاسرائيلي لا يتمتع بالشرعية الاقليمية، بل قائم على الغصب والعدوان، وان اسرائيل تسعى الى تعزيز وتأكيد الأمر الواقع، وهي في سعيها الى ذلك تحاول الحصول على تأييد القوى السياسية الرئيسة في العالم؛ لهذا تعمل على الحصول على تأييد السوق الاوروبية المشتركة لمواقفها، وذلك من خلال استخدام نفوذ اللوبي الصهيوني، واستثارة المشاعر بما حدث لليهود على يد النازية، والتهديد لمن يخالفها باتهامه بنزعة العداء للسامية.

٩ ـ تسعى اسرائيل الى اختراق المقاطعة العربية والتغلغل في الاسواق العربية، وذلك من طريق اعادة تصدير منتجاتها الى الدول العربية بواسطة شركات أوروبية. وممّا يسهل لاسرائيل تحقيق هذا الهدف ان دول السوق المشتركة تعتبر السلعة منشأ وطنياً بالنسبة اليها، اذا دخل في قيمتها ما يوازي عشرة بالمئة فقط من مادة أو عمل محلي.

١٠ ـ ومن الأهداف الأساسية للكيان الصهيوني ان يستمر محتفظاً بتميّزه عن المجتمعات المحيطة به، وان تستمر الثقافة والقيم الغربية اساساً للمجتمع؛ ولذلك، يحاول الاسرائيليون استمرار ارتباطهم بالغرب.

خطوات ارتباط اسرائيل بالجماعة الاقتصادية الاوروبية

بمجرد قيام السوق الاوروبية المشتركة، حاولت اسرائيل اقامة علاقات معها، واقترحت لذلك ان تنضمّ اليها كعضو أصيل؛ ثمّ عدّلت اقتراحها الى المطالبة بأن تأخذ صفة العضو المشارك؛ وانتهت الى محاولة ايجاد اتحاد جمركي مع السوق الاوروبية، كما طالبت بأن تحصل على اعفاء كامل لصادراتها التي تستخدم مواد أولية مستوردة من دول السوق. وقد علّلت هذه الرغبة باقامة العلاقات مع السوق الاوروبية، بأية صورة من الصور، بأنها «دولة أوروبية الطابع والسمات، وأكثر قرباً الى دول السوق المشتركة، من حيث التقدم والنمو، وكذلك اعتمادها على الكثير من الواردات من دول السوق، والتذرّع بوجود المقاطعة العربية ضدها وان حرمانها من الارتباط بالسوق المشتركة يعني، بشكل غير مباشر، تشجيع هذه المقاطعة[٣].

وممّا ساند اسرائيل في تعزيز مطلبها ان الصادرات الاسرائيلية الى دول السوق تتكون من منتجات ومواد أولية لا تتوافر في هذه الدول؛ كما ان وارداتها من هذه الدول تتألف من الآلات والسلع المصنّعة، حيث أرباح هذه المنتجات أعلى ممّا تجنيه اسرائيل من صادراتها الزراعية. ولكي تبيّن اسرائيل لدول السوق مدى افادتها من قبولها عضواً أصيلاً أو منتسباً، أوضحت ان نسبة الزيادة في الصادرات الاجمالية الاسرائيلية هي في حدود ٢٣ بالمئة، بينما صادراتها الى دول السوق لم تزد على أكثر من ١٤,٦ بالمئة؛ أمّا الواردات الاجمالية لاسرائيل، فكانت زيادتها في حدود ٢٤,٣ بالمئة، بينما كانت وارداتها من دول السوق زادت بنسبة ٣٠,٦ بالمئة[٤].

وقد بدأت المباحثات التمهيدية بين الطرفين في العام ١٩٥٩. وفي الاجتماع الأول، أبدت